أجمع الخبراء ورجال الصناعة على أن قرار اعفاء الصادرات من الضرائب سينعكس بصورة ايجابية على الصناعة المصرية إذا تم استغلاله بصورة جيدة.. وطالبوا بآلية جديدة تتوافر فيها السهولة واليسر للتطبيق بعيدا عن عراقيل البيروقراطية و«الروتين» الحكومى.. وأكدوا على أهمية توافر مجموعة من الشروط الواجب استيفاؤها للاستفادة من تلك الحوافز لدفع الصناعة المحلية.

رجال الصناعة طالبوا بآلية لسهولة التطبيق

إعفاء الصادرات من الضرائب فى صالح الصناعة المصرية.. بشروط

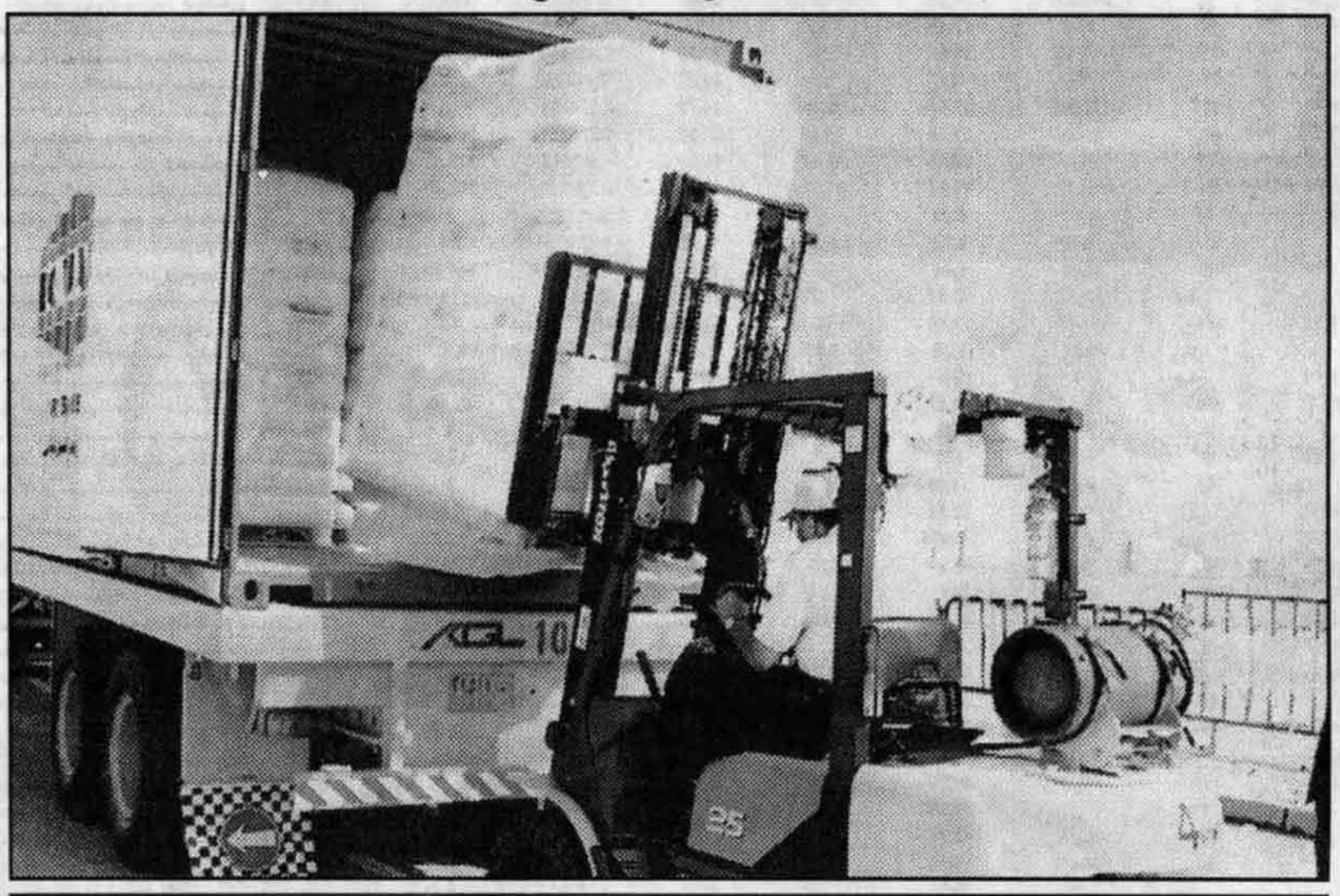

محمد فريد خميس: القرار سيزيد القدرة التنافسية للصناعة المصرية

د. نادر رياض: لابد من وجود آلية تتوافر فيها السهولة واليسر عند التطبيق

محمد فريد خميس

د. متولى السيد: القرار سيزيد من تشجيع المستثمر الأجنبى على الاستثمار فى مصر

د. نادر رياض

سمير قناوى: لابد من الاستفادة من القرار بتحقيق أرقام تصدير حقيقية

يقول محمد فريد خميس رئيس مجموعة النساجون الشرقيون ورئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى ان اعفاءالصادرات من الضرائب سيزيد القدرة التنافسية للشركات لأنه يوفر الاموال التى كانت تدفع للضرائب وبالتالى يزيد من قدرتها التمويلية ويتيح لها تمويلا ذاتيا بنسب أكبر دون فائدة الاقتراض من البنوك وهو ما ينعكس على زيادة هامش الربح الذى يمكنهم من الاستفادة بجزء منه، وهناك تفاؤل بهذا القرار الذى ينعكس على جودة الانتاج أيضا حيث ان الوفرة المالية لدى الشركات تجعلها تفكر فى استقدام خبرات فنية وأجهزة وماكينات حديثة تنعكس على جودة الانتاج واداء العامل وتوقع زيادة الصادرات خلال الأشهر القليلة القادمة بنسب معقولة وتزايدها بنسب أكبر خلال السنوات القادمة.

كما يساعد القرار الشركات على المساهمة بجزء من هامش ربحها فى عمليات التطوير.

تحفيز الصناعة

ويقول د. نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر ومستشار لجنة الصناعة فى مجلس الشعب ان القرار خطوة جيدة وجادة نحو تحفيز القطاع الصناعى القادر على تعظيم القيمة المضافة بالتوسع فى السياسة التصديرية فى ظل توجه الدولة الواضح لدعم الأنشطة التصديرية ومساعدة القطاعات الصناعية لاستكمال أدواتها واستحداث الآلات واستقدام الخبرات واستيفاء الشروط اللازمة للدخول فى ميدان المنافسة العالمية المفتوح وقبول المخاطر المادية من أجل تحقيق الهدف القومى والوصول بالصادرات المصرية إلى تحقيق طموحاتها خلال السنوات العشر القادمة.

وبالرغم من أنه لاجدال حول المؤشرات الايجابية والتوجه الطيب المصاحب لهذا القرار فى الأوساط الصناعية إلا أن هناك الكثير من الجدل حول اختيار آلية تتوافر فيها السهولة واليسر عند التطبيق ويمكن الاستفادة منه بالقدر المطلوب بعيدا عن عراقيل البيروقراطية لتنفيذه إذ أن القرار اشترط مجموعة من الشروط الواجب استيفاؤها للاستفادة من تلك الحوافز أولها اعفاء الأرباح الناتجة عن النشاط التصديرى من الضرائب وسيكون الحافز النهائى وبالتالى يقل العائد المحفز فى حالة المصدر الصغير.

ويتدنى معها هامش الربح الناجم عنها، وهذا الأمر يشمل ضمنا المصدر الذى يضحى بربحه فى مرحلة البداية سعيا وراء كسب اسواق جديدة وتثبيت اقدامه فيها حيث يمكنه الاستفادة بهذا القرار لضعف أو انعدام العائد فى تلك المرحلة، لذا فإنه سيقف وحده مكتوف الأيدى دون دعم من الدولة.

والثانى هو أن يستقل النشاط التصديرى بنظام محاسبى يحكمه بمعزل عن باقى الأنشطة الأخرى غير التصديرية أى أن القرار افترض أن التصدير هو النشاط الرئيسى للمصدر وبالتالى أسقط صغار المصدرين والصناع من حساباته كما أنه فى غياب تفسير اكثر ايضاحا فإن مفهوم الربح وتحديده يبقى مرتبطا بميزانية وحسابات ختامية وهو أمر يرتبط ارتباطا مباشرا بالميزانيات العمومية للنشاط الذى تحدد له موعدا فى نهاية العام المالى وترتبط باجراءات منها اعتماد مراجع الحسابات لها واقرارها ثم اعتمادها من مصلحة الضرائب بعد ذلك دون وجود ثمة خلافات تؤثر فى قيم الأرباح وبالتالى فإن انتظار المصدر لسنة كاملة لحين اعتماد ميزانيته العمومية قبل اعفاء الأنشطة التصديرية من اعبائها الضريبية هو أمر يطول.

دعم الدولة

وهناك آراء كثيرة يتداولها القطاع الصناعى وقطاع الاعمال يدور أهمها حول تفضيل دعم الدولة للنشاط التصديرى فى صورة علاوة تصديرية لها نسبة محددة أو متغيرة حسب نوع النشاط التصديرى السلعى وطبيعة الاسواق التى تتوجه إليها، بحيث تقل هذه العلاوة طبقا للسلع والخدمات ذات العائد الذى ترغب الدولة فى تشجيعه والمرتبط باسواق تشتد فيها المنافسة ويتدنى معها السعر على أن تكون هذه العلاوة القطعية مرتبطة بقيمة الصادرات وليس بمقدار الربح وذلك تجنبا لانتظار الحسابات الختامية.

وهناك من يحبذ هذا الرأى لما له من آلية سهلة لتحصيل تلك العلاوة وكذا نتيجتها المباشرة فى توظيف لرأس المال العامل، بالاضافة للمرونة الناجمة عنها فى دخول المصدر المنافس إلى المتدنية السعر اعتمادا على تلك العلاوة.

ولهذا الرأى سند من تاريخ التصدير فى مصر حيث كان معمولا بعلاوة التصدير فى فترات سابقة وبقواعد ثبتت فاعليتها فى هذا الوقت.

وهذا الامر لا يحتاج لايضاح حيث ان مثل هذه العلاوة ذات القيمة التى تحدد تبعا لطبيعة الأنشطة والسلع والاسواق يمكن تحريكها صعوبا وهبوطا تبعا لحسابات الدولة وفى ضوء النتائج التى تحققها، كما أنه يمكن رفعها نهائيا عند استنفاذها للغرض منها ووصول الصادرات المصرية لمرحلة النضج والاعتماد على الذات.

أما من الناحية التمويلية فإن الأمر فى واقعه يستوى إذا كان تمويل الدعم يتم تمويله مقدما من موارد الدولة أو ينقص من حصيلة الضرائب التى يتم الاعفاء عن ادائها إذ أن النتيجة فى نهاية الأمر تكون واحدة ولعل التجربة لفترة محدودة تكون المحك العملى للجدوى الفعلية لهذا الاتجاه على جرأته.

الأسواق الاجنبية

ويقول سمير قناوى عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات ان الدولة فعلت كل شىء للمصدرين واخيرا حصلوا على اعفاء ضريبى للانتاج المصدر كما تعطى الحكومة ميزة مشروطة لكل صانع وهذه الميزات ستعطى فرصة لاختراق المنتج المصرى الاسواق الاجنبية بصورة كبيرة لأن المستورد يحصل على هذا الانتاج بسعر مخفض وبذلك يقطع المنتج المصرى خطوات سريعة فى ظل التنافس القادم فى كيفية الحصول على مستوردين من الدول الاخرى، كذلك فإن القرار يصنع بالتالى مسئولية كبيرة على المصدر فى تحقيق أرقام جيدة دون أن يتحدث كثيرا عن طلباته.

وأوضح أن الصناعة المصرية تقدمت بلا شك فى مجالات مختلفة فى قطاعات متعددة مثل الالكترونيات والثلاجات والغسالات بشرط أن يكون السعر منافسا والجودة مناسبة بحيث لا تأخذ ميزات تدخل جيوب الصناع فقط.

وكى يستطيع الصانع أن ينافس عليه أن يطور من آلاته وجهده وابتكاره ليستطيع كسب السوق ويمكن له أن يطور العمالة لأنه عندما تكون الخامات جيدة والصناعة رديئة لن يكون هناك ميزة، وقد ترجم الرئيس مبارك ذلك فى خطابه الأخير بالاهتمام بالجودة والسعر لأن من لا يستطيع تجديد آلاته وانتاجه سيظل فى موقعه لن يتقدم.

ويطالب المصدرون منذ سنوات بخفض الضرائب ونحمد الله انها الغيت وعلى المصنع بذل أقصى الجهد.

تشجيع الصادرات

يقول د. متولى السيد – الاستاذ بكلية التجارة وادارة الأعمال – جامعة حلوان – ومستشار محافظة كفر الشيخ الاقتصادى – هذا مطلب حيوى كان يجب أن يتم منذ فترة طويلة لتشجيع الصادرات المصرية وتشجيع الشركات على اختراق الاسواق الخارجية نظرا لوجود مزايا اهمها تخفيض التكلفة باعتبار أن مصاريف الرسوم والضرائب جزء من التكلفة النهائية للمنتج عند وصوله للسوق وسوف يؤدى لانخفاض اسعار هذه المنتجات فى الأسواق الاجنبية مما يعطيها قدرة تنافسية عالية فى مواجهة المنتجات المنافسة بهذه الاسواق، ويشجع ذلك رجال الصناعة على تحسين مستوى الجودة لأن التخفيض فى الرسوم والضرائب يسمح لهم بزيادة اسعار عناصر الانتاج الأخرى مثل الخامات فى حدود معينة مما يسمح باختيار مكونات انتاج بجودة أفضل من الخامات والتصميمات التكنولوجية الحديثة والمتقدمة.

وسوف يؤدى ذلك للانفاق الاكثر على الحملات الاعلانية والجهود الترويجية بالاسواق الاجنبية مما يؤدى لزيادة الاقبال على هذه المنتجات من المستهلك الاجنبى بالاضافة إلى تقديم عمولات تشجيعية اكبر للبائعين والوكلاء بالاسواق الاجنبية.

لكن فى الأجل الطويل سيؤدى ذلك لزيادة الطلب على المنتجات المصرية فى الأسواق الاجنبية وبالتالى سيزيد حجم الانتاج مما يترتب عليه زيادة توسعات هذه الصناعات وبالتالى زيادة الطلب على العمالة المصرية لهذه المصانع وارتفاع معدلات التوظيف وهذا هو الغرض الاستراتيجى من مثل هذه القرارات، باعتبارها تصب فى النهاية فى مصلحة المواطن، بالاضافة لتشجيع المستثمر الاجنبى على الدخول لسوق الانتاج والاستثمار فى مصر لاقامة مشاريع انتاجية لاغراض التصدير مما يضيف إلى الطاقة الاستثمارية ومعدلات التوظيف.

الصناعات التحويلية

ويضيف د. محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى: لقد آن الاوان أن يعاد الاهتمام مرة اخرى بالصناعة التحويلية ووضعها مرة اخرى على قمة سلم الأولويات والتفضيلات التى تعطيها الحكومة المصرية للأنشطة الاقتصادية باعتبارها النشاط صاحب القيمة المضافة الأعلى والقادر على استيعاب الاعداد المتزايدة من العاطلين والارتفاع والارتقاء بالدخل القومى ومعادلة الاختلال الواسع فى ميزان المعاملات الجارية فى السوق المصرى من خلال زيادة الصادرات وتنويعها تنويعا كاملا فقد وضح وضوحا شديدا ان اختلال الاهتمام فى السنوات الماضية قد اثر كثيرا على القطاع الصناعى بشكل عام والصناعات التمويلية بشكل خاص من حيث حجم الاستثمارات.

حيث اتجهت لقطاعات أخرى أعطت لها أولوية لقطاعات الصناعة خاصة عمليات الاستغراق فى تمويل القطاعات العقارية والمنشآت السياحية خاصة القرى التى لم تكتمل ولم تعطى عائدا ومردودا نتيجة عدم استكمال منشآتها فأصبحت رأسمال عاطلا وراكدا وغير مستغل.

الجانب الثانى أن القطاع الصناعى قد ظلم نتيجة الاعباء الضريبية التى طبقت أولا على المنتج وعلى الموزع وكان يجب من اليوم الأول أن تطبق على المستهلك وبنسب لاتزيد على 20٪ من الربح وليس من ثمن السلع وبذلك فقد آن الأوان لأن يتم تطبيع الاوضاع مع القطاع الصناعى حتى ينطلق ويتقدم ويحقق الانجازات فى عصر العولمة الذى يسوده التقدم العلمى والتقنى والتطور فى جميع المجالات والذى اصبح من مهمة العاملين فى القطاع الصناعى ليس فقط اللحاق بالاساليب التكنولوجية الحديثة لكن ايضا وهو المهم تطوير هذه الاساليب التكنولوجية وتطويعها والتفوق من أجل الوصول إلى مزايا تنافسية غير مسبوقة تمكن من اجتياز الحدود واختراق الأسواق الدولية والتمركز فيها والتوسع باستمرار والانتشار تمهيدا للسيطرة على هذه الاسواق والتحكم فيها وتوجيهها.

تضافر الجهود

إن هذا يحتاج لتضافر حزمة متكاملة تقوم فيها الحكومة والدولة بدور رئيسى وكبير ومن خلال أساليب الايدى الظاهرة والأيادى الخفية التى تقدم الدعم والتأييد والمساندة فى كسب الصفقات الدولية والمحلية وتوفير حجم مناسب من الأعمال لجميع الوحدات القائمة وعدم السماح بأى حال من الأحوال بتأثرها أو افلاسها ووضع برنامج متكامل يتضمن تحقيق حجم من الأعمال المناسبة لها وفى الوقت ذاته القيام بعمليات الإحلال والتجديد والتوسع فيها، يشمل هذا البرنامج الجوانب الاربعة الآتية أولها جانب المنتجات التى يجب أن تهتم بصناعة المعلومات والخدمات الانتاجية لخدمة قطاع الصناعة التحويلية وهو ما يفتح أمام جهاز الانتاج المصرى تشكيلة واسعة التنوع تضم حتى الآن وفقا لتصنيف منظمة التجارة العالمية مايزيد على 250 ألف انتاج مختلف ذى مواصفات مختلفة يتم تبادلها على المستوى العام كما أن هناك مايزيد على 12500 صنف انتاجى تضمهم منظمة الجات ومركز التجارة العالمى فى نيويورك وهو ما يعنى أن السوق أمام المنتجين المصريين بالغ الاتساع ودائم التوسع، وأن الفجوات القائمة مابين العرض والطلب تعطى للمنتجين المصريين مجالا رحبا للانطلاق للافاق العالمية والثانى مجال التسويق الابتكارى الشامل والمتزامن توقيتا والمتفاعل اتجاها والقائم على رؤية استكشافية للأسواق المحلية والدولية وبالشكل الذى يمكن أن يحقق طفرات تصديرية اعتمادا على الواردات القادمة من خلال انظمة الصفقات المتكافئة وعمليات الشراء المتبادل والتحويلات والتمويلات المرتبطة والمعاملات الانتقالية الانتقائية ونظم المبادلة المقابلة ونظم الشراء المتكافىء وجميعها يمكنها أن تحقق صادرات بنفس قيمة الواردات وبدون جهد كبير مع تحويل الجهد الكبير مستقبلا لزيادة الصادرات بأكثر من الواردات باتباع اساليب المراكز البيعية الدولية والوكالات العامة والمتخصصة والغزو الاقتصادى الفعال لشراء اسهم شركات التوزيع الدولية والتأثير فى جمعياتها العمومية من أجل زيادة الصادرات المصرية إليها.

انظمة التمويل

والثالث تنظيم انظمة التمويل بالغ الوفرة والذى يساعد الشركات على تحقيق توازن هياكلها التمويلية بزيادة رؤوس أموالها، وتوسيع مراكزها المالية ودعم احتياطياتها وبالشكل الذى يجعل هذه الشركات قادرة على تحقيق النفاذ طويلة النفس والأجل فى الأسواق الدولية وتحسن مركزها التنافسى مع اعتماد سياسات التمويل رخيصة التكلفة وتحقق الشركات ميزة التنافس على المستوى المحلى والدولى وفى الوقت ذاته استخدام اساليب المشاركة سواء الدائمة أو المتناقصة مع تفعيل السوق الثانوية للاقراض لضمان السيولة المتدفقة بتدوير الموارد بالشكل الذى يحقق انتعاشا ورواجا دائما لكل من مؤسسات وبنوك التمويل وكذلك شركات الصناعة التحويلية الممولة.

والرابع: هو اعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ذات القدرة العالية والخبرة المتنامية، الولاء والانتماء من أجل غزو الاسواق الدولية وكذلك تفعيل القدرة المحلية بالشكل الذى يقضى على العاطل والفاقد وغير المستغل من عناصر الانتاج ويسمح فى الوقت ذاته بالمبادرة الفردية والجماعية لتحقيق دوافع الابتكار والتجديد والتحسين الدائم ويأتى ذلك فى اطار منظومة متكاملة قائمة على التخطيط الاستراتيجى والتنظيم المرن الواسع المفتوح والتوجيه الدافع لحسن الانجاز والمتابعة الوقائية عن قرب لتلافى أية أزمات أو مشاكل قبل وقوعها.

جريدة العالم اليوم ١١ / ٩ / ١٩٩٩
العالم اليوم